النهار
الأربعاء 23 -07- 2020 العدد 27196

نداء وطني أكاديمي لتجمّع الجامعات الـ11 في اليسوعية لتعيين مدير عام أصيل والتراجع عن مراسيم شرّعت فروعاً جامعية!

روزيت فاضل

بعد النداء الوطني لتجمّع الجامعات الإحدى عشرة أمس في جامعة القديس يوسف، لا بد من القول إن هذا الحراك الأكاديمي أعلن حال طوارىء في وجه "اغتيال" ممكن لمكانة التعليم العالي وجودته.

تنذر السنة الأكاديمية المقبلة برمال متحركة يرزح تحت وطأتها اللبنانيون وهذه الصروح الأكاديمية العريقة التي رفع أمس رؤساؤها الصوت عالياً ضد هذا الإنهيار، وهم رئيس جامعة القديس يوسف الأب سليم دكاش اليسوعي، رئيس الجامعة الأميركية الدكتور فضلو خوري، رئيس الجامعة اللبنانية الأميركية الدكتور جوزف جبرا، رئيس جامعة الروح القدس- الكسليك الأب طلال هاشم، رئيس جامعة هايكازيان القس بول هايدوستيان، رئيس جامعة بيروت العربية الدكتور عمرو جلال العدوي، رئيس جامعة البلمند الدكتور الياس الورّاق، رئيس جامعة الحكمة الأب خليل شلفون، رئيسة الجامعة الإسلامية في لبنان الدكتورة دينا المولى، رئيس الجامعة الأنطونية الأب ميشال جلخ، ورئيس جامعة سيدة اللويزة الأب بيار نجم.

وإذا ما رصدت "العين الثالثة" مجريات هذا المؤتمر، فمن البديهي أن نرفع جملة أسئلة محقة وضرورية الى وزير التربية والتعليم العالي طارق المجذوب، أهمها ضرورة معرفة أسباب "كرسحة" عمل كل من اللجنة الفنية ومجلس التعليم العالي منذ تسلمه مهماته الى اليوم.

أبدى بعض التربويين الحاضرين إستغرابهم من عدم اجتماع اللجنة العليا لاستشراف أوضاع التربية والتعليم العالي، والتي شكلها الوزير المجذوب بموجب قرار صادر في 8 حزيران الماضي، متسائلين عن دور اللجنة وجدواها.

في كواليس اللقاء، طُرحت تساؤلات عدة نرفعها أيضاً الى وزير التربية عن أسباب رفضه مرات عدة تحديد موعد للإجتماع مع هذا التجمع، رغم أن بعض رؤساء الجامعات الحاضرين أكدوا أمس أنهم على تواصل معه.

مما لا شك فيه أن تداعيات ما آلت إليه الأمور لا يتحمل تبعاتها الوزير المجذوب وحده لأن بعض ملفات التعليم العالي ما زالت عالقة قبل تسلمه مهماته الوزارية. لكن إقرار مرسوم فروع الجامعة اللبنانية الدولية دون سواها في جلسة مجلس الوزراء، في بداية الشهر الجاري، عكس امتعاضاً فاضحاً لدى هذه الجامعات من قرار إعتباطي لحكومة الرئيس حسان دياب التي لها "صيف وشتاء تحت سقف واحد".

وفي جديد اللقاء الذي حضره نقباء المهن الحرة، إعلان نقيب المهندسين جاد تابت تقديم طعن الى مجلس شورى الدولة ضد قرار أصدره مجلس التعليم العالي في آذار 2017 سمح بفتح فروع لكليات هندسة في طرابلس وصيدا في غياب نقيب المهندسين، أو بعدم دعوته، ما يجعل القرار غير قانوني.

في مستهل اللقاء، كلمة للأب سليم دكاش شدد فيها على "أننا رفعنا الصوت للإفراج عن مشاريع قوانين أخرى مثل ضمان جودة التعليم العالي الجامعي وهيكلة مديريّة التعليم العالي، وتباحثنا إثر ذلك في العلاقة مع وزارة التربية والتعليم العالي وعن المعاناة التي نعانيها من جرّاء تجميد عمل مجلس التعليم العالي واللجان الفنيّة والمديريّة العامّة للتعليم العالي..." .

في قراءته للبيان، شدد الوزّاق على "أهمية الشركة المتكافئة والعلاقة الندية بين الجامعات ووزارة التربية". وعدد جملة نقاط مطلبية منها "إيلاء الجامعة اللبنانية الإهتمام اللازم". والأهم، وفقاً للوزّاق، "ضرورة الالتزام بتطبيق النصوص المرعيّة الاجراء، لا سيّما القانون رقم 285/2014 المتعلّق بالأحكام العائدة للتعليم العالي وتنظيمه لجهة صلاحيات مجلس التعليم العالي ومهماته، والمرسوم رقم 2176 الصادر في 12/1/2018 المتعلّق بالآليات الخاصّة بالترخيص وبمنح الإذن بمباشرة التدريس وتجديد الاعتراف بالشهادات في مؤسّسات التعليم العالي الخاص".

ولفت الى أهمية "الرجوع الفوري عن المراسيم التي شرّعت حديثاً فروعاً جامعيّة كانت قد رفضت اللّجان الفنيّة الموافقة عليها. كما أنّ مجلس التعليم العالي كان قد جمّد جميع التراخيص للفروع والجامعات في تشرين الأول 2019"، محذراً من أن "التغاضي عن ذلك سوف يَحتّم اللجوء إلى المراجع القضائيّة المختصّة عملاً بمبدأي المساواة وعدم التمييز المكرّسَين في الدستور".

وطالب البيان، وفقاً لوزّاق، "بتعيين مدير عام أصيل للتعليم العالي والمضي قدماً في خطّةٍ إستراتيجيّة تؤدي إلى أفضل الممارسات والاتجاهات الحديثة، لا سيّما قانون ضمان الجودة وقانون التعليم الرقميّ عن بُعد"، مشيراً الى "ضرورة التنسيق بين الحكومة والجامعات في وضع مشاريع القوانين والقرارات المالية من خلال رفع القيود التي تفرضها المصارف على ودائع الجامعات، تحرير العمليات المصرفيّة والتحويلات الخارجيّة بالعملات الأجنبيّة لتغطية مصاريف الجامعات التشغيليّة ومشترياتها المطلوبة للمختبرات ومراكز البحث العلميّ وسواها، وإلغاء جميع الكفالات المصرفيّة الضامنة لتشغيل الاختصاصات الجديدة والإفراج عن الكفالات الموجودة لديها في الوقت الراهن".

رغم هذا المشهد غير المشجع، أكد الوزّاق، رداً على سؤال، أن هذه المؤسسات "ستقاوم وستبقى الى جانب شبابها وأهاليهم في هذه الضائقة المالية".

وفي دردشة مع الصحافيين، أكد الدكتور فضلو خوري تمسكه بـ "أمل الإستمرار رغم أن التعليم العالي يخطر في المنطقة"، وقال: "تعاني البلدان العربية من أخطار في التعليم العالي بدءاً من العراق وصولاً الى فلسطين فلبنان. ولكن في رسالة أمل، الجامعة الأميركية تحظى بترتيب عالمي مشهود له من حيث تصنيفها من أفضل 220 جامعة في العالم من دون أي دعم من الدولة".

ولفت الى "أننا لا نطالب بدعم من الدولة، بل بحماية حقوقنا ومعاملتنا باحترام"، مشيراً الى "أننا نريدهم أن يبادروا بنقاش واضح وتام معنا قبل تغيير مسار منظومة التعليم العالي في لبنان... وعلى المعنيين أن يدركوا أن الموضوع يرتكز على مسار المنظومة الثقافية في لبنان، وللجامعة الأميركية في لبنان رأي في هذا التوجه".

rosette.fadel@annahar.com.lb